



ورشة عمل حول الطول الدائمة للنازحين السوريين “منظور سوري”

2021
تقرير
(أستنبول , آب 26)



عُقدت ورشة عمل حول "الحلول الدائمة للنازحين السوريين: منظور سوري في 26 أغسطس 2021،" نظمتها منتدى أصوات لأجل المهجرين السوريين (VDSF). بالإضافة إلى أعضاء الهيئة العامة في المنتدى، تمت دعوة أصحاب مصلحة آخرين إلى ورشة العمل، بما في ذلك المانحون ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وهيئات التنسيق.

كان الهدف من ورشة العمل هو البحث عن إجابات على أسئلة محددة تتعلق بتهجير السوريين داخل سوريا وخارجها، وصياغة توصيات للمضي قدماً. شملت هذه الأسئلة على سبيل المثال لا الحصر: ما هي العقبات التي تمنع السوريين النازحين من العودة بأعداد كبيرة، وما الذي ينبغي عمله للتغلب على هذه العقبات؟ ما هي الدروس المستفادة منذ عام 2018، عندما توقعت الأمم المتحدة عائدين كثيرين إلى سوريا؟ ما هي آفاق أولئك الذين لم يغادروا سوريا قط، والذين يعودون إلى سوريا، وأولئك الذين لا يزالون نازحين، لا سيما في لبنان والأردن وتركيا؟ ما هي الإجراءات المطلوبة من المجتمع الدولي لضمان حماية حقوق السوريين؟ ما هي أدوار منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية؟ وبناء على ذلك، تم تقسيم المشاركين إلى 4 موائد مستديرة ناقشت المواضيع التالية:

1. سياسات العودة وآليات الرصد.
2. الأمن والظروف المعيشية في سوريا وتأثيرها على عودة اللاجئين.
3. الاندماج في البلدان المضيفة التعليم، وفرص توليد الدخل، والوصول إلى الخدمات.
4. الحلول طويلة الأجل للنازحين داخليا التعليم والإسكان والوثائق المدنية والتنمية.

وفيما يلي ملخص للمناقشات والنتائج في كل مائدة مستديرة.

المائدة المستديرة الأولى: سياسات العودة وآليات لرصد

خلفية

في السنة العاشرة من الصراع السوري، لا يزال حل الأزمة بعيد المنال. ولا تزال أزمة النزوح الهائلة الناجمة عن النزاع تؤثر على الملايين، حيث أن سوريا ليست آمنة للعودة وآليات العودة المستدامة غير موجودة.

يواجه اللاجئون السوريون في دول الجوار وأوروبا العديد من التحديات في الوصول إلى الخدمات وفي تلبية احتياجاتهم الأساسية. ومن نقاط القلق المتزايدة يوجد التمييز السلبي ضد السوريين، ليس فقط من قبل المجتمعات المضيفة، ولكن أيضا من قبل الحكومات وممثلي الأحزاب السياسية. وبالإضافة إلى التمييز، تنادي مجموعات متزايدة من الجهات الفاعلة في البلدان المضيفة إلى عودة اللاجئين السوريين، في حين أن ظروف العودة لا تزال غير متوفرة.

في حين أن المناطق التي تسيطر عليها الحكومة هي الأكثر انعداما للأمن، إلا أن العنف متفشي في جميع مناطق سوريا، بما في ذلك النزاع المسلح والاحتجاز التعسفي والتعذيب. وفي ظل هذه الخلفية، كانت فإن أي عمليات العودة تمت حتى الآن تبدو غير منظمة وذات دوافع فردية، وبالتالي لا يمكن تطبيقها على عامة اللاجئين.

والأهم من ذلك، أنه في غياب ضمانات السلامة للاجئين العائدين، لا تتوفر سوى معلومات محدودة عن مصائر العائدين بمجرد عبورهم الحدود. ولا تزال هناك تحديات كبيرة أمام أولئك الذين يهدفون إلى العودة إلى موطنهم الأصلي، لا سيما فيما يتعلق بالوثائق القانونية والقيود ذات الصلة التي تعوقهم عن ممارسة حقوقهم في مجال حقوق الإنسان في المناطق الحكومية. وينبغي أن تستند عمليات العودة إلى مبادئ العودة الآمنة والطوعية والكرامة والمصلحة. لا يمكننا أن نتحدث عن العودة بدون بيئة مبنية على عتبات الحماية والتغيير الحقيقي داخل سوريا الذي يتضح من انتقال سياسي بقيادة وملكية سورية. ويبدو أن عملية اتخاذ القرار والسياسات منفصلة عن التطورات والحقائق على أرض الواقع. أحد الأسباب المهمة لهذا الانفصال هو أن المجتمع المدني السوري، بقيادة اللاجئين السوريين أنفسهم، غالبا ما يتم استبعاده من عملية صنع القرار والنقاش حول القضايا السورية.



الحلول والتوصيات

- يجب أن يحصل منتدى أصوات لأجل المهجرين السوريين على مقعد على الطاولة. لا يقتصر على المشاركة التجميلية، ولكن مشاركة أصيلة. بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر آليات التنسيق مجموعة عمل الحلول المستدامة الإقليمية RDSWG، و اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 3PR وكذلك الاجتماعات الدولية، أي مؤتمرات بروكسل، واجتماع كبار المسؤولين، وجميع منابر صنع القرار والحوار العليا والاستراتيجية.

- يؤمن منتدى أصوات لأجل المهجرين السوريين بالحق في عودة اللاجئين السوريين إلى سوريا، ولكن بمجرد أن تتوفر ظروف العودة فعليا، يشمل ذلك الحماية والأمن والسلامة، والعودة الطوعية والكرامة حصرا إلى الموطن الأصلي مع إمكانية الوصول الفعال إلى الخدمات الأساسية.
- ينبغي إنشاء آلية دولية مستقلة للرصد المتعدد الأطراف للعائدين إلى سوريا، بالتعاون والتحالف مع المجتمع المدني السوري.
- ينبغي تقديم الدعم التقني والمالي لمنظمات المجتمع المدني التي يقودها سوريون والتي تعمل على البحث والرصد وتوثيق عودة اللاجئين السوريين والأفراد النازحين داخليا، وذلك لرصد احترام الظروف اللازمة لظروف لعودة المذكورة أعلاه، بما في ذلك العودة الآمنة والطوعية والكرامة إلى الموطن الأصلي.
- ضمان أن تظل استراتيجية الحماية والحلول الشاملة (CPSS, 2018)، وعتبات الحماية المتضمنة فيها، الأساس المركزي لأي مناقشة للسياسة والبرمجة فيما يتعلق بالعائدين.



المائدة المستديرة الثانية: الأمن والظروف المعيشية في سوريا وتأثيرها على عودة اللاجئين

خلفية

التحديات الأمنية شائعة إلى حد ما في جميع مناطق السيطرة، حيث أن تعدد السيطرة العسكرية والأمنية لا يزال في حد ذاته مشكلة أساسية في السياق السوري، كما أن ممارسة الاحتجاز التعسفي، والتجنيد القسري، والفصائل المسلحة غير المنضبطة، والقيود المفروضة على حرية التنقل هي من بين التحديات الأمنية الرئيسية. هذه كلها مشاهدات عامة في المناطق المختلفة من سوريا. بالإضافة إلى تواصل العمليات العسكرية، لا سيما في شمال غرب وجنوب سوريا، كما أن انهيار الشرطة والنظم الأمنية أدى إلى تدهور الوضع الأمني وزيادة معدل الجريمة.

تواصل الحكومة السورية التغيير الديموغرافي من خلال سياسات التهجير القسري المنهجية، كما شهدنا مؤخراً في جنوب سوريا على الرغم من المصالحات التي تمت قبل ثلاث سنوات في المنطقة وقد دفع انهيار العملة المحلية والأزمة الاقتصادية المستمرة غالبية السكان إلى الفقر المدقع حيث يكافح الملايين لتلبية احتياجاتهم اليومية في حين أن البطالة في مستويات عالية تاريخياً. وفي الشمال الشرقي، فإن أولئك الذين يسيطرون عسكرياً على المنطقة يستغلون الخدمات والمساعدات من خلال تقديمها مقابل الولاء السياسي والتجنيد العسكري، مما يجعل الظروف المعيشية أكثر صعوبة في هذه المنطقة.

تحتاج جميع الأعمال الإنسانية في جميع مناطق السيطرة في سوريا إلى تخطيط دقيق، وتحتاج أيضاً إلى الامتثال لمبادئ الحياد وعدم التحيز بدون تدخل أطراف النزاع، مدعومة بآليات رصد مناسبة. وفي نهاية المطاف، ينبغي تكثيف الجهود الدولية لحل الصراع بما يتماشى مع المبادئ وخرائط الطريق المتفق عليها دولياً. ومن ناحية أخرى، لا شك في أن هذه الجهود الدولية ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع جهود التنمية المحلية، بما في ذلك دعم الاقتصادات المحلية وبناء القدرات المحلية.

الحلول والتوصيات

- تحقيق حل سياسي شامل وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 أمر لا غنى عنه لجميع الجهود.
- توجيه برامج الدعم والتمويل لتحسين الظروف المعيشية وتحسين الخدمات الأساسية.
- تحييد القطاع الإنساني - لا سيما التعليم والصحة عن أطراف الصراع.
- ضمان وصول الخدمات إلى جميع السكان في سوريا دون السماح للسلطة في دمشق بتقييد المساعدات وتحديد حركتها، خاصة من خلال إدارة الأزمة الصحية خلال فترة كوفيد-19 وفشلها في إيصال المساعدات الطبية إلى الشمال الشرقي واستمرار الحصار ومنع قوافل الأمم المتحدة من الوصول إلى جنوب سوريا.
- وضع استراتيجية متكاملة لمناطق المخيمات من خلال تعزيز الاقتصادات المحلية.
- ضمان حفظ وإصدار الوثائق الرسمية والشخصية (الممتلكات - الأوراق الرسمية).

المائدة المستديرة الثالثة: الاندماج في البلدان المضيفة

خلفية

- 1. التحديات في مجال الوصول إلى الخدمات:**
 - جذر المشكلة مع الأوراق القانونية والوثائق الرسمية
- 2. التحديات في مجال الحصول على فرص العمل:**
 - عدم وجود "مجموعات مصالح" تمثل مصالح العمال اللاجئين أو الشركات ذات المرافق ذات الصلة
 - استغلال اللاجئين من قبل البلدان المضيفة كورقة مساومة للحصول على المزيد من التمويل الخارجي
 - نقص المهارات والصعوبات لدخول سوق العمل، خاصة بعد كوفيد-19
 - تركيز المانحين على الاستجابة لحالات الطوارئ على حساب المشاريع الإنمائية التي من شأنها تطوير مهارات التوظيف وتعزيز خلق فرص العمل.
 - اعتماد اللاجئين على آليات تكيف سلبية نتيجة لعدم وجود برامج الاندماج.
 - عدم وجود ممارسات شاملة لتصميم المشاريع تشمل المشاركة المحلية بما في ذلك اللاجئين.
- 3. التحديات في مجال التعليم:**
 - التنمر والإقصاء والتهميش داخل المدرسة بسبب غياب التكامل المجتمعي والتماسك الاجتماعي بين المجتمع المضيف واللاجئين.
 - عدم كفاية الدعم المقدم للبلدان المضيفة في قطاع التعليم.
 - الوضع القانوني للعاملين في مجال التعليم السوري وعدم إدماج المعلمين السوريين في العملية التعليمية في البلدان المضيفة.
 - لا توجد مسارات واضحة لمستقبل الخريجين اللاجئين.

الحلول والتوصيات

- تعزيز إضفاء الشرعية على اللاجئين السوريين داخل البلدان المضيفة، بما في ذلك الاعتراف بالشهادات وتصاريح العمل وبطاقات الهوية.
- دعم التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- تفعيل دور المفوضية UNHCR في البلدان المضيفة غير الأردن.
- زيادة تعزيز البنية التحتية للمجتمع المضيف لتعزيز فرص الحصول على الخدمات.
- توعية المانحين بتكليف برامجهم لتجنب تكيف آليات التكيف السلبية.
- زيادة الدعم للتعليم المهني لخلق فرص عمل للشباب من الذكور والإناث.
- تعزيز المشورة والتوجيه للاجئين فيما يتعلق بالخدمات المتاحة في البلد المضيف.
- زيادة كمية ونوعية المراكز والمرافق التي تساهم في دمج اللاجئين في المجتمع المضيف وسد الفجوة بينهم من خلال تنظيم جلسات التوعية وتعليم اللغة والأنشطة المماثلة.

المائدة المستديرة الرابعة: الحلول طويلة الأجل للنازحين (المهجرين داخليا)

خلفية

تعد الحلول المستدامة للنازحين من بين أكثر المشاكل تعقيدا المتصلة بالسياق السوري. يرتبط إيجاد حلول دائمة للنازحين في شمال غرب سوريا على وجه الخصوص باستجابة متكاملة لضمان الأمن القانوني والمادّي والاجتماعي والنفسي للنازحين، وعدم التأثير على حقوق المجتمعات المضيفة، وضمان الاستجابة لاحتياجاتهم، وإيجاد حلول لمسألة الوثائق المدنية، وكذلك مراعاة البنية التحتية لمناطق التهجير وحالتها وكفاءتها لتوفير خدمات مستدامة للمجتمعات المضيفة والنازحين.

وتشمل التحديات المتعلقة بالمهجرين في شمال غرب سوريا إعادة التوطين والتغيير الديموغرافي، ومحدودية المناطق الصالحة للسكن، والافتقار إلى الإشراف أو المعايير في مجال البناء، والافتقار العام إلى التخطيط الحضري، أو مخيمات أو مجتمعات النازحين التي بنيت في مناطق خطرة مثل المنحدرات الجبلية أو المناطق التي يصعب الوصول إليها أو المعرضة لخطر الفيضانات. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يكون ذلك بسبب ضيق المساحة المخصصة للأسر النازحة، حيث تعيش أسر متعددة في منزل واحد مما يزيد من مخاطر الحماية، ولا سيما بالنسبة للأطفال والنساء. ومن المؤسف أنه نظرا لزيادة عدد السكان، في إطار زمني قصير نسبيا، سيكون من الصعب تلبية الاحتياجات في مجال الإسكان في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بالمانحين، توجد فجوة فيما يتعلق باستراتيجيات المانحين والمنظمات الإنسانية. حيث تركز استراتيجيات المانحين بشكل رئيسي على توفير المأوى في حالات الطوارئ، بينما تحتاج المجتمعات المحلية المتضررة إلى حلول مأوى منظمة متصلة بالخدمات الأساسية والبنى التحتية. وفيما يتعلق بالوثائق المدنية، تشمل التحديات الرئيسية نقص الوثائق إما لأنها لم تكن موجودة أو فقدت بعد النزوح، وصعوبة الحصول على وثائق جديدة وتنوع المصدرين لها، والتحديات التي تواجه موثوقية الوثائق الصادرة، والتحديات التي تواجه تنظيم العقود بين المالك من المضيف والمجتمعات المحلية التي تشردها، وعدم وجود نظام قضائي واضح وموحد لضمان الحقوق.



وفيما يتعلق بالبنى التحتية والحصول على الخدمات، بالإضافة إلى كون البنى التحتية الموجودة أصلا لم تكن كافية للسكان قبل عام 2011، فإن البنى التحتية تضررت بشكل متزايد بسبب النزاع والضغط السكاني الناجمين عن النزوح، مما أدى إلى أزمات في توافر المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي.

- دعوة الجهات الفاعلة المحلية والجهات الفاعلة الدولية والداعمين إلى التوصل إلى حلول مستدامة من خلال تعديل استراتيجيات الدعم لبرامج الإيواء التي توفر للنازحين متطلبات الضمان المادي والنفسي والاجتماعي وتأمين الوصول إلى الخدمات.
- اعتماد نهج قوي قائم على حقوق الإنسان للحفاظ على حقوق المجتمعات المضيفة والنازحين في مجالات مثل العودة الآمنة والكرامة للنازحين، وإيجاد حلول للاعتراف بالوثائق المدنية للنازحين، والانتقال من حلول الإيواء في حالات الطوارئ إلى حلول إسكان مستدامة مع توفير الخدمات والبنية التحتية المناسبة مع مراعاة مخاوف المجتمع المضيف المتعلقة بالخصوصية والكرامة أيضا، واعتماد نهج التخطيط الحضري بمشاركة المجتمعات المتأثرة.
- تصميم تدخلات استراتيجية في مجالات البنية التحتية والخدمات، ومطالبة المانحين بتمويلها في سياق استيعاب عدد كبير من النازحين في المناطق شمال سورية ضمن بنية تحتية لم تكن مؤهلة لتأمين الوصول الآمن والكافي إلى الخدمات للسكان حتى قبل عام 2011.
- المناصرة من أجل سد الفجوة بين توقعات النازحين واستراتيجيات المانحين من خلال زيادة إشراك النازحين في تحديد احتياجاتهم، وحماية حقوقهم، واختيار حلول الإيواء المناسبة التي توفر الأمن النفسي والاجتماعي والقانوني للنازحين والمجتمعات المضيفة، وتوجيه الجهات المانحة الخاصة والمتبرعين الأفراد للعمل بما يتماشى مع استراتيجيات المانحين الدوليين واحتياجات النازحين والحفاظ على حقوقهم.



● انتهى.